(إنْ) النافية بين الإعمال والإهمال وتطبيقاتها في منهج اللغة العربية للصف السادس الإعداديّ

م. د. مرتضى صباح صيوان الحسون
مديرية تربية محافظة البصرة

الملخَّصُ:
يُشكِّلُ هذا البحث محاولةً بحثيةً جادَّة في تسليطِ الضوءِ على "إنْ" النافية من حيثُ إعمالُها وإهمالُها، وبسط آراءِ العلماءِ فيها ومناقشة تلكَ على وفقِ المنهجِ التحليليّ في اللغةِ، ومقارنة تلكَ الآراءِ وما نتوصلُ إليه من نتائج علميّةٍ في هذا البحث مع ما ثُبِّتَ في منهج الصف السادس الإعداديّ من ذكرٍ لهذهِ الأداة من قاعدةٍ وتطبيقاتٍ مع محاولتنا تصويبَ ما يمكنُ تصويبُه ممَّا وقعَتْ فيه لجنة تأليف هذا المنهجِ من ارتباكٍ في العبارةِ أو خلطٍ في المضامين.

الكلمات المفتاحية: أدوات النفي، سيبويه، منهج اللغة العربية، الإعمال، الإهمال.

The Negative particle "In" Between Function and Neglect , and Its Applications in the Arabic Language Curriculum for Sixth Preparatory Grade

Ass. Prof.Dr. Murtadha Sabah Saiwan Al-Hassoun
Directorate of Education , Basra Governorate

Abstract:
This research constitutes a serious research attempt to shed light on this negative tool in terms of its application and neglect, and to expand the opinions of scholars on it and discuss those according to the analytical approach in language, and to compare those opinions and the scientific results we reach in this research with what was established in the sixth grade preparatory curriculum of mentioning this tool from a rule and applications, while we try to correct what can be corrected from what the committee writing this curriculum fell into in terms of confusion in the expression or mixing in the contents.

Keywords: Negation tools, Sibawayh, Arabic language curriculum, Activation, Neglect.

قبلَ البدء:

ممَّا لا ريبَ فيه أنَّ ضبطَ عباراتِ المنهج المقرَّر وما يحتويهِ من قواعد لهو من أهم متطلباتِ سيرِ العلمية التربويةِ، فكلَّما ضُبِطَتِ العباراتُ ورُسِمَتِ القواعدُ بشكلٍ سليمٍ كلَّما كانَ أثرُها في نفعِ الطلبة أبلغَ، والعكسُ لو ارتبكتْ عبارات المنهجِ أو تردَّدت من دونِ وضوحٍ وثبات في عرضِ القاعدةِ وشرحها وتطبيقاتِها، وقد لاحظتُ أنَّ هناكَ خللًا بيِّنًا في استعراضِ

منهج الصفِ السادس الإعداديّ للأداة النافية (إنْ) من حيثُ تأصيلُ القاعدةِ، وصياغة العبارة، وكذلك تطبيقاتُها، فعقدتُ هذا البحثَ للكشفِ عن آراءِ النَّحويين في هذهِ الأداةِ من حيثُ الإعمالُ والإهمالُ، ومناقشة تلكَ الآراءِ والتحقيق في أسلمِها وأقومِها، محاولاً قدرَ الإمكانِ اتخاذ الحلولِ الوسطى المرضيّةِ التي تتناسبُ معَ سمْتِ لغتنا الأصيلةِ، متَّبعاً في ذلكَ المنهج التحليليّ للغة، مبتغيًا الوصولَ إلى صياغة قاعدةٍ تصلحُ أنْ تثبَّتَ في المنهج خدمةً لأبنائنا الطلبةِ وصونًا للمسيرةِ العلميةِ.. واللهُ الموفِّقُ

المطلب الأول:

(إنْ) النَّافية وأقوالُ العلماءِ فيها:

منّ المسائلِ التي جرى الخلافُ فيها بينَ النحويينَ مسألة إعمال (إنْ) النافية وإهمالها، و(إنْ) حرفُ نفيٍ يدخلُ على الجملةِ الفعليةِ والاسمية، فأمَّا على الفعلية فتكون غيرَ عاملةٍ باتفاقِ النَّحويينَ وتفيدُ نفي حدوثِ الفعلِ في الزمنِ الماضي إنْ دخلت على الفعل الماضي مثل قولِه تعالى: {إِنْ كَانَتْ إِلَّا صَيْحَةً وَاحِدَةً فَإِذَا هُمْ خَامِدُونَ} (سورة يس، 29)، وتفيدُ نفي الحاضرِ إنْ دخلَتْ على المضارع (الزمخشري، 1993، ينظر:407) مثل قوله تعالى: {إِنْ تَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ} (سورة الأنعام، 148)، ((وقد تكون لغيرِ الحالِ، وذلكَ نحو قولِه تعالى: {بَلْ إِنْ يَعِدُ الظَّالِمُونَ بَعْضُهُمْ بَعْضًا إِلَّا غُرُورًا} (سورة فاطر، 40)، فهي هنا للاستمرار)) (السامرائي،2007، ينظر: 4/ 170) أمَّا الخلافُ فيقعُ في إعمالِها إذا دخلَتْ على الجملةِ الاسميةِ، فقد ذهبَ أغلبُ البصريينَ، ومعَهم الفرَّاءُ إلى كونِها غيرَ عاملةٍ (المرادي،1992، ينظر: 209؛ المرادي 2008، ينظر: 512/1 / ابن عقيل، 1980، ينظر: 317/1،السيوطي، 1999، ينظر: 1/ 453) وتابعَهم على ذلكَ ابن يعيش

(ابـــن يعـــيش، 2001، ينظـــر: 39/5)، والمغاربـــةُ (الســـيوطي،1999، ينظـــر:453/1)، تـــابعوهم علـــى ذلـــك، وأمَّـــا الكســـائيُّ والكوفيـــونَ (المرادي،2008، ينظر: 1/ 512) والمبردُ (المبرد، 1999، ينظر: 2/ 622) وابـنُ السّـرَّاجِ (ابـن السـراج، 1999، ينظـر: 1/ 325-326)، وأبـو علـيّ الفارسي (ابن عقيل 1980، ينظر: 1/ 317 / والسيوطي،1999، 1 / 453)، والسَّمينُ الحلبيّ (السمين الحلبي،1986، 5/ 539) فقد ذهبوا إلى إعمال "إنْ" عملَ "ليس" إذا اجتمعَ فيها شرطان:

الأول: ألَّا ينتقض نفيها بـ(إلَّا)

الثاني: ألَّا يتقدَّمَ خبرُها على اسمها.

وقد اختلفَ النقلُ عنْ سيبويهِ، فقالَ السهيليُّ: إنَّ سيبويهِ يقولُ بالإعمال والمبردُ بالإهمالِ (الأندلسي، 1998، ينظر: 1207/3)، وهذا وهمٌ من السهيليّ؛ لأنَّ المبردَ نصَّ على إعمالِها(المبرد، 1999، ينظر: 2/ 622)؛ ولذا ((نقلَ النَّحاسُ عكسَ هذا، قال: سيبويه والفرّاءُ يرفعانِ، والكسائيّ ينصبُ وهو مذهب أبي العباس)) (الأندلسي، 1998، 1207/3) وقد نسبَ قومٌ القولَ بعدمِ الإعمالِ إلى سيبويهِ (الزمخشري، 1993،ينظر: 407 والسيوطي،1999، ينظر: 1/ 453)، وحجَّةُ منْ نسبَ المنعَ إلى سيبويهِ عدمُ ذكرِها عاملةً في كتابِهِ، وقد حاولَ ابنُ مالكٍ جاهدًا إثباتَ خلافِ ذلكَ، فنسبَ القولَ بالإعمالِ إلى سيبويهِ في أكثرَ من موردٍ ومن ذلكَ:

- قولُه: ((وأكثرُ النحويينَ يزعمونَ أنَّ مذهبَ سيبويهِ في "إنْ" النافيةِ الإهمالُ، وكلامُه مشعرٌ بأنَّ مذهبه الإعمالُ، وذلكَ أنَّه قالَ في بابِ عدَّة ما يكونُ عليه الكلمُ: وأمَّا "إنْ" مع "ما" في لغةِ أهل الحجازِ، فهي بمنزلةِ "ما" مع "إنَّ" الثقيلة تجعلها من حروف الابتداء، وتمنعها أنْ تكونَ من حروفِ "ليس"، فعُلِمَ بهذهِ العبارةِ أنَّ في الكلامِ حروفًا مناسبة لـ"ليس" من جملتها

"ما" ولا شيءَ من الحروفِ يصلحُ لمشاركةِ "ما" في هذهِ المناسبةِ إلا "إنْ" و"لا" فتعيَّنَ كونهما مقصودينِ)) (ابن مالك، 1990، ينظر: 1/ 375)

وأقول: إنَّ ابنَ مالكٍ على جلالةِ قدرِه ورفيعِ منزلتِه في النحوِ غيرَ أنَّه وقعَ في الوهمِ في هذا المورِدِ، ولـمْ يضعْ عبارةَ الكتابِ في موضعِها، فسيبويهِ يقصد من هذه العبارة التي نقلها ابن مالكٍ عن الكتابِ(سيبويه،2006، 221/4) أنَّ "إنْ" إذا جاءَتْ بعدَ "ما" الحجازيةِ تجعلُها مهملةً ويكونُ ما بعدَها مبتدأً وخبرًا كقولِ الشاعر فروة بن مسيكٍ (سيبويه،2006، ينظر: 153/3، والمبرد،1999، ينظر:346/2/ البغدادي،1997، ينظر: 112/4):

وَمَا إِنْ طبُّنَا جبْنٌ وَلكِنْ مَنَايَا وَدَوْلَةُ آخرِيْنَا

فـ(إن) هنا على لغة تميمٍ تكون لغواً (سيبويه،2006، ينظر: 4/ 220-221)، وعلى لغة الحجازيينَ تكون كافَّةً لعمل (ما) الحجازيَّةِ (سيبويه،2006، ينظر: 153/3 و220/4)، ويؤيّدُ كلامَنا هذا ما ذكرَه السيرافيّ في شرحِهِ الكتابَ مبيّناً أنَّها على لغةِ تميمٍ بعدَ "ما" تكون لغواً وتأكيداً؛ لأنَّهم لا يُعملونَ "ما"، وأمَّا في لغة الحجازِ فتكون كافَّةً لِـ(ما) مثلما كانتْ "ما" كافَّةً لـ(إنَّ) في قولنا: ((إنَّما زيدٌ قائمٌ)) (السيرافي، 2008، ينظر: 97/5) والغريبُ أنَّ ابنَ مالكٍ نفسه ذكرَ هذا الأمر في ألفيتِه مشترطاً في عملِ "ما" الحجازيةِ ألَّا يليها "إن" قائلاً: (القريدي،2012، 57)

إعمالَ "ليس" أُعملَتْ "ما" دونَ "إنْ" مع بقا النفي وترتيبٍ زُكِنْ

وذكرَ هذا الشرطَ في شرحِ الكافيةِ قائلاً: ((والثاني: عدمُ "إنْ" فلا عملَ لها عندَ وجودها كقولِ الشاعر (لا يعرف قائله، ورد في، ابن مالك 1982: 431/1 والمرادي، 1992، 328 والبغدادي،1997:4: 119/4)

بني غدانةَ ما إنْ أنتم ذهبٌ ولا صريفٌ ولكنْ أنتم خزفُ)) (ابن مالك،1982، 431/1)

وبهذا تكونُ محاولتُه في إثبات القولِ بالإعمالِ من الكتابِ غيرَ موفَّقةٍ.

- ونراه في موردٍ آخر يحاولُ إثباتَ ذلكَ فيقولُ: ((وأومأ سيبويهِ إلى ذلكَ دونَ تصريحٍ بقولِهِ في "باب عدَّة ما يكون عليه الكلم": ويكون (إنْ) كـ (ما) في معنى (ليس) (سيبويه، 2006، ينظر: 222/4) فلو أرادَ النفيَ دونَ العملِ لقال: "ويكون (إنْ) كـ (ما) في النفي؛ لأنَّ النفيَ من معاني الحروفِ فـ (ما) به أولى من (ليس)؛ لأنَّ (ليس) فعلٌ، وهي حرفٌ، بخلافِ العملِ فإنَّ (ليس) فيه هي أصلٌ لـ(ما، ولا، وإنْ)؛ لأنَّها فعلٌ وهنَّ حروفٌ)) (ابن مالك،1982، 1/ 446-447).

وأقول: إنَّ النَّصَ الذي استندَ إليه ابنُ مالكٍ لا يفي بغرضِ إثبات الإعمالِ من الكتابِ؛ لأنَّ سيبويهِ عنى بـ(المعنى) النَّفيَ وليس العملَ مثلما زعمَ ابن مالكٍ؛ بدليلِ قولِ سيبويهِ: ((وتكون (ما) بمنزلة (ليس) في المعنى، تقول: "عبدُ اللهِ منطلقٌ"، فتقول: "ما عبدُ اللهِ منطلقٌ أو منطلقاً، فتنفي بهذا اللفظِ كما تقول: "ليس عبدُ اللهِ منطلقاً")) (سيبويه،2006: 4/ 221) فلو كانَ سيبويهِ يقصدُ العملَ لأثبتَ نصبَ الخبر "منطلقًا" فقط، ولكنَّه جاءَ بهِ مرَّةً مرفوعًا على لغةِ تميمٍ، ومنصوبًا مرَّةً أخرى على لغة الحجازيينَ؛ لأنَّه ليس بصددِ بيانِ العملِ وإنَّما مرادُه إثباتُ النفي بـ(ما) مثلما ثبتَ بـ(ليس) يدلُّ على ذلكَ قوله: (فتنفي بهذا اللفظ) أي (ما)، فقد أرادَ النفيَ هنا لا العمل، وممّا يؤيدُ كلامَنا أنَّ السيرافيَّ حينَ شرحَ هذهِ العبارةَ اكتفى بالتمثيلِ بقولِه تعالى: { إِنِ الْكَافِرُونَ إِلَّا فِي غُرُورٍ} (سورة الملك،20)، فلو كانَ المرادُ العملَ لجاءَ بمثالٍ تكونُ فيهِ "إنْ" عاملةً لا بمثالٍ جاءتْ فيه مهملةً حتى لغةِ الحجازيينَ؛ لانتقاضِ نفيها بـ(إلَّا)!

ويعضدُ كلامَنا أيضًا ما نقلَهُ أبو حيانَ الأندلسيّ عن الأستاذِ أبي علي الفارسيِّ قائلاً: ((هذا الكلامُ ليسَ بنصٍّ على ذلكَ؛ لأنَّه يحتملُ أنْ يريدَ (إنْ)

تكونُ كـ (ما) في النفي، فيكون قد عبَّرَ بقولِه "في معنى ليس" عن النفي وهذا أولى أنْ يُحملَ عليه كلامُه؛ لأنَّ العملَ في "إنْ" شاذٌّ)) (الأندلسي،1997: 281/4)، وعلاوةً على هذا كلِّه فإنَّ سيبويهِ أرادَ من هذا النصِّ حملَ (ما) على (ليس) في نفي الجملة الإسمية على وجهِ الخصوصِ، ذلك النفي الذي يكونُ بنفيِ اتصاف الاسمِ بالخبرِ، ولم يكنْ مرادُه إثباتَ أصلَ معنى النفي لـ(ما) مثلما زعمَ ابنُ مالكٍ؛ بدليلِ أنَّ سيبويهِ قد نصَّ على دلالتِها على النفيِ عندما يتلوها الفعلُ قائلًا: ((وأما "ما" فهي نفيٌ؛ لقولِه: هو يفعلُ إذا كانَ في حالِ الفعلِ فتقولُ: "ما يفعلُ")) (سيبويه،2006، 4/ 221) ثمَّ شرعَ في حملِ "ما" على "ليس" في نفي الجملةِ الإسميةِ، بوصفِ "ليسَ" الأصلَ في نفي الجملة الاسمية وأنَّ "ما" مشبهةٌ بها في هذا المورِدِ وليسَ العكس.

تحقيقُ رأي سيبويهِ:

إنَّ الذي يتجلَّى لنا مِنْ النظرِ في الكتابِ أنَّ سيبويهِ لم يذكرْ (إنْ) النَّافيةَ إلَّا في موردٍ واحد هذا نصُّه: ((وتكونُ في معنى "ما". قالَ الله عزَّ وجلَّ: {إِنِ الْكَافِرُونَ إِلَّا فِي غُرُورٍ} (سورة الملك،20)، أي: ما الكافرونَ إلَّا في غرورٍ)) (سيبويه،2006: 152/3) وقدْ حاولَ أكثرُ مَنْ رفضَ إعمالَ "إنْ" أنْ يجعلَ هذا النَّصَّ دليلاً يستدلُّ بهِ على رفضِ سيبويهِ العملَ، وأرى أنَّ هذا النَّصَّ غيرُ كافٍ لإثباتِ ذلكَ، وتوجيهنا لهذا النَّصِّ من نحوينِ:

الأول: إنَّه ذكرَ عدمَ الإعمالِ على مذهبِ تميمٍ في عدمِ إعمال الحروفِ غيرِ المختصَّةِ سواءً أكانتْ "ما" أو "إنْ" وإلى هذا أشارَ المبرِّدُ بقولِه: ((وكانَ سيبويهِ لا يرى فيها إلَّا رفعَ الخبر؛ لأنَّها حرفُ نفيٍ دخل على ابتداءٍ وخبرِهِ؛ كما تدخلُ ألفُ الاستفهامِ فلا تعيّره. وذلكَ كمذهبِ بني تميمٍ في "ما")) (المبرد،1999: 622/2)، فيكونُ إعمالُها على وفقِ لغة الحجازِ أمراً مسكوتاً عنه عندَ سيبويهِ وليس كما توهمَّه الآخرون من أنَّه يمنعه من رأسٍ.

الثاني: إنَّ سيبويهِ لم يكنْ بصددِ بيانِ عمل "إنْ" وإنَّما كانَ في معرضِ بيانِ أنواعِها على أساس المعنى، فبعدَ أنْ ذكرَ أنَّها قد تأتي "للمجازاة" - الشّرط- ، وقد تأتي دالَّةً على الاستثناءِ، ذكرَ أنَّها قد تأتي نافيةً بقولِه: ((وتكونُ في معنى "ما")) (سيبويه،2006، 152/3)، فمرادُه النَّفي وليسَ العمل ونصُّه صريحٌ واضحٌ في أنَّه أراد تشبيهها بـ(ما) من حيث كونها نافيةً وليس بقصدِ كونِها عاملةً أو مهملةً، ثمَّ ذكرَ النوعَ الرابعَ لها وهو أنْ تكونَ كافَّةً إذا جاءتْ بعد "ما"(سيبويه،152/2006:3)، فلا يكونُ هذا النَّصُّ قطعيًّاً في نسبةِ القولِ بالإهمالِ إلى سيبويهِ.

نظرةٌ في رأي أبي حيَّان الأندلسيّ:

ولا ينقضي العجبُ منَ التعارضِ والتناقضِ الذي وقعَ فيهِ أبو حيَّان الأندلسيّ، فنراهُ يرفضُ الإعمالَ في البحر المحيط قائلًا: ((والصحيحُ أنَّه لا يجوزُ؛ لأنَّه لم يحفظْ مِنْ ذلك إلَّا بيتٌ نادرٌ وهو (مجهول القائل، ينظر: ابن مالك، 1997: 447/1 والمرادي، 1992،209 والبغدادي1997: 167/4):

إنْ هو مستوليًا على أحدٍ إلَّا على أضعفِ المجانين (الأندلسي، 1999، 245/1)

ولكنَّنا نراه في موردٍ آخرَ ينصُّ على أنَّ الصحيحَ الإعمالَ قائلًا: ((والصحيحُ الإعمالُ، والدليلُ على ذلكَ القياسُ والسماعُ)) (الاندلسي،1997، 227/4) وبعدَ أنْ ساقَ الأدلةَ على الإعمال قال: ((وبهذا السماعِ يتبينُ بطلانُ قولِ مَنْ ذهبَ إلى أنَّه لمْ يأتِ منه إلا قوله "إن هو مستوليًا على أحد" وتخصيصه إياه بالضرورةِ)) (الاندلسي،1997، 227/4) فناقضَ نفسَه بنفسِه في موردينِ، ولعلَّ السَّببَ في هذا التناقضِ أنَّ أبا حيان الأندلسيّ قد تابعَ في التذييلِ رأي ابنِ مالكٍ ولمْ يتمكنْ من الخروجِ من عباءتِه فتبنَّى رأيه القائلَ بالإعمالِ على الرغمِ من كونِ الأندلسيِّ نفسِه قد رفضَه في البحرِ المحيطِ!

المطلب الثاني:

حجَّة المانعينَ:

وحجَّةُ مَنْ منعَ إعمالها تتمحورُ في أمرين:

الأول: إنَّها حرفٌ غير مختصٍّ بالجملةِ الاسميَّةِ والقياسُ أنَّ الحرفَ غيرَ المختصِّ لا يعمل (السيوطي، ينظر 1999، 1/ 453)

وأقولُ: إنَّ هذهِ الحجَّةَ حجةٌ تفتقدُ إلى التأصيلِ العلميّ، بل هي قائمةٌ على أساس الذوقِ الخاصِّ، فما دليلُهم على حصرِ العملِ بكون الأداةِ مختصَّةً بالجملة الاسمية؟ وما منشأُ هذهِ الكبرى؟ لا نكادُ نجدُ جوابًا عن هذهِ التساؤلاتِ في مصنفاتِهم، بل يلزمُ من الأخذ بها الوقوع في الدورِ الباطلِ فحينَ يريدونَ تعليلَ عدمِ تصرّفِ "ليس" يشبهونَه بـ(ما) جاعلينَ "ما" الأصلَ في النفي و"ليس" مشبهًا بها، وأنَّ "ليس" تجري مجرى "ما" عندَهم (ابن الوراق،1999، 246)، وهم أنفسُهم حين يريدونَ إثباتَ العملِ لـ (ما الحجازية) أو لـ(إنْ) يجعلون من "ليس" أصلاً يحملونَهما عليه!

الثاني: إنَّهم يشترطونَ في الأداة العاملةِ أنْ تدلَّ على الحالِ حملاً على "ليس" التي تدلُّ على نفي الحال، و(إنْ) لم يثبتْ أنَّها تدلُ على الحالِ؛ لذا فإنَّ إعمالَها ضعيفٌ. (ابن جني1999، 270/1)

وأقول: إنَّ هذهِ ليستْ حجةً كافيةً في رفضِ عملِ "إنْ" أو تضعيفِه؛ للأسباب الآتية:

أولها: إنَّهم حينَ أرادوا إثباتَ دلالةِ "ليس" على الحال مع أنَّها فعلٌ ماضٍ قالوا بأنَّ دلالتها على الحالِ ((عارضٌ نشأَ من شبهِها الحرفَ في الجمود وفي المعنى)) (الصبان،1997، 334/1) ويعنون بالحرفِ "ما" فـ(ليس) عندَهم إنَّما صارت دالَّةً على الحالِ بسببِ مشابهتها "ما" في معنى النفي

ودلالتها على الحال، والنحويونَ أنفسهم حينما يريدون إثبات العمل لـ(ما) يقولونَ: إنَّما عملتْ لشبهها "ليس" في الدلالة على الحال (المرادي، 1992، ينظر: 323)، وهذا يستلزم الدورَ الباطل.

ثانيًا: إنَّ دلالةَ "ليس" على الحالِ أمرٌ فيه نظرٌ، ولا يمكنُ القطعُ به، فقد ذهبَ جمعٌ من النحويينَ ومنهم ابنُ مالكٍ إلى أنَّها تنفي الحال والمستقبل والماضي (المرادي،1992،ينظر: 499 والسيوطي، 1999، 422/1)، واستدلُّوا بما رواه سيبويه من قولِ العرب: ((ليسَ خلقَ الله مثلَه)) (سيبويه، 2006، 1/ 147) في دلالتِها على الماضي(المرادي، 1992، ينظر:499 والسيوطي،1،422/1999 والسامرائي،2007، 229/1) وبقولِ حسَّان (الأنصاري حسان،1،1974 /433):

فما مِثْلُهُ فِيهم ولا كانَ قبلَهُ

ولَيسَ يكونُ الدَّهر ما دامَ يذبلُ

في دلالتها على المستقبل (المرادي،1992، ينظر:499)، ناهيكَ عمَّا إذا قيِّدَ زمنها بالقرائنِ الخارجيةِ كما في قولِ الأعشى (الأعشى، 393،2010):

لَه نَافِلات ما يغبُّ نوالُها

ولَيْسَ عطاءُ اليومِ مانعَه غدًا

الذي استشهدَ به ابن هشام في مغنيه (الأنصاري، 1985، ينظر:386)، فإذا كانَ الحالُ هكذا مع ليسَ من عدمِ الاتفاقِ النحويّ على ثبوت دلالةِ الحالِ لها فإنَّ القطعَ بالإعمال بحملِ الأداة على ليس من حيث كونها دالةً على الحالِ أمرٌ ليسَ بالسليمِ، فما يُقطعْ به لا يمكنُ الحملُ عليهِ، أضف إلى ذلكَ أنَّ سيبويهِ قد نقلَ عن قومٍ من العربِ أنَّهم كانوا يحملون "ليس" على "ما" ويجعلونها مهملةً تشبيهًا لـ(ليس) بـ(ما) (سيبويه،2006، ينظر: 147/1)،

وبهذا يكون تأصيلُ عملِ: "ليس" بحجةِ دلالته على الحال، وحمل الأدواتِ الحرفية كـ(ما) و(إنْ) عليها محلُّ نظرٍ.

ومعَ التسليمِ بثبوتِ دلالةِ الحالِ مع (ليس) وأنَّها سببٌ في إعمال الأدواتِ المشبهةِ بها، فإنَّ (إنْ) هي الأخرى دالَّةٌ على الحال سواءً أكانتْ عاملةً أم غير عاملةٍ نصَّ على ذلكَ كثيرٌ من النحويينَ (الزمخشري، 1993، ينظر:407 وابن يعيش، 2001، 39/5 وحسن،د.ت،604/1)، فتكونُ مشبَّهةً بـ(ليس) و(ما) وملحقة بهما في العملِ.

المطلب الثالث:

حجَّةُ القائلين بالإعمال:

أمَّا القائلون بإعمالِها فاحتجُّوا بالقياسِ والسَّماع، ((أمَّا القياسُ فإنَّها شاركتْ "ما" في النَّفي، وفي دخولِها على المعرفةِ والنَّكرةِ، وفي نفي الحال)) (الأندلسي،4،1997/ 277) وأمَّا السَّماعُ فاستدلّوا بالشواهد الآتية:

1) قول أهل العاليةِ: ((إنْ أحدٌ خيراً من أحدٍ إلَّا بالعافيةِ)) (المرادي، 1992، 209 والمرادي، 2008، 214/1، والأنصاري د.ت، 159) فقدْ رفعتِ الاسمَ (أحدٌ) ونصبتِ الخبر (خيراً) وكلاهما نكرةٌ.

2) وقولهم: ((إنْ ذلكَ نافعَك ولا ضارَّك)) (المرادي، 1992، 209 والمرادي، 2008، 214/1، والأنصاري د.ت، 159) فرفعتِ الاسم (ذلك) ونصبتِ الخبر (نافعَك) وكلاهما نكرةٌ، فثبتَ ما نصُّوا عليه في القياس من إعمالِها في النكرةِ والمعرفةِ على حدٍّ سواءٍ.

3) وقول الأعرابي: (إنْ قائمًا)، فقد سُمعَ أعرابيٌّ يقول: "إنْ قائمًا" يريد: "إنْ أنا قائمًا" على إعمال "إن" (المرادي، 1992، 209 والمرادي، 2008، 215/1 والأنصاري، 1985، 36) ويحتملُ أن يكونَ هذا من بحذفِ الاسم،

أو أن الأصل: "إنْ أنا قائمًا" فحذف الهمزة ونقل حركتها إلى نون "إن" وأدغم (الأندلسي، 1998، 3/ 1208) وعلى كلا التقديرين فهي عاملة لتحقق شرطيها.

4) ما أنشدَه الكسائيّ: (ابن مالك،1997، ينظر، 447/1، المرادي،1992، 209، والمرادي، 2009، 214/1، وابن عقيل، 1980، 317/1، الأشموني،1998، 268/1):

إنْ هُوَ مُسْتَولِيًا علَى أحَدٍ إلَّا علَى أضْعَفِ المَجَانيْن

فقد رفع الاسم (هو) ونصب الخبر (مستوليًا) لتحقق الشرطين؛ إذ لم ينتقضِ النفي بـ(إلا) ولم يتقدِ الخبر على الاسمِ، وقد حاولَ بعضهم أنْ ينسب ذلكَ إلى الضرورةِ فردَّ عليهم أبو حيَّان قائلًا: ((وأكثر أصحابِنا يذهب إلى أنَّها لا تعمل وأنَّ قوله: "إنْ هو مستوليًا على أحد"...ضرورةٌ، والصحيحُ جوازُ إعمالِها إذ قد ثبتَ ذلكَ لغة لأهلِ العالية نثرًا ونظمًا)) (الأندلسي، 1998، 3/ 1208)، فحملُه على الضرورةِ منافٍ لثبوتِه لغةً لبعضهم نثرًا وشعرًا.

5) ومنه أيضاً قول الشاعر: (مجهول القائل ينظر، ابن مالك، 1990، 376/1، المرادي،1992، 210، ابن عقيل، 1980، 318/1، السيوطي، 1999، 454/1):

إنِ المَرْءُ مَيْتًا بانْقِضَاءِ حَيَاتِهِ ولكِنْ بأَنْ يُبْغَى علَيْهِ فيَخْذُلا

فقد أعمل "إن" إعمال "ما" فرفعت الاسم "المرء" ونصبت الخبر "ميتًا" لتحقق الشرطين.

وإذا كانت هذه الشواهد كلُّها في الإعمال فإنَّ القول بعدم الإعمال لعدم وجود السماعِ يكونُ قولًا واهيًا ناتجًا عن الاستقراء الناقص أو المتابعة لمَنْ سبَقَ من دونِ تدبرٍ، ومن هنا رأينا أبا حيان النحويّ يردُّ على ابن مالكٍ حينَّ صرحَ بأنَّ إعمال "إن" قليل قائلًا: ((وإذا كانَ ذلك لغة لبعضِ العرب فلا

يصحّ قول المصنفِ "إنَّه تلحق بما قليلا")) (الأندلسي،1997، 279/4)، والأمرُ كما قالَ أبو حيَّان فورود اللغة كافٍ في إثباتِ صحَّةِ المطلب.

5) قراء سعيد بن جبير:

قرأ ابنُ جبيرٍ قولَه تعالى: {إِنَّ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ عِبَادٌ أَمْثَالُكُمْ} (سورة الأعراف،194)، قرأها بتخفيفِ "إنْ" ونصب "عبادًا" (ينظر، النحاس، 1421هـ، 84/2 وابن جني1999، 270/1)، فأعملَ "إنْ" إعمال "ما" لتحقق الشرطين، وقدْ لاقتْ هذهِ القراءة اعتراضات أهمها:

1) إنَّها مخالفة للقراءة المشهورة (ينظر، النحاس،1421هـ،84/2)، وأقول: إنَّ هذا الاعتراضَ غيرُ قائمٍ؛ لما رأيناه من كثيرٍ من القراءاتِ التي يستدلُّ بها النحويونَ على مطالبِهم وهي مخالفةٌ لما عليه سوادُ القرَّاء، وعلى فرضِ الأخذِ بها يلزمُ اطراح كلِّ القراءات المخالفةِ للمشهورِ وهذا خلفٌ.

2) إنّها خلافُ رأي سيبويهِ الذي لا يقول إلّا بالرفع (ينظر، النحاس،1421هـ،84/2)، وهذا الاعتراض غير قائمٍ أيضًا؛ لما قد أثبتناه من أنَّ سيبويهِ لم يمنع الإعمال وإنَّما سكتَ عنه وفرقٌ بين المنعِ والسكوتِ عن الحكم، ويضافُ على هذا أنَّ أحدًا من علماءِ القراءةِ وأصحاب النظرِ القرآني لم يقلْ بأنَّ شرطَ قبولِ القراءةِ موافقتها رأيَ سيبويهِ، بل يكفي أن تكونَ موافقةً لوجهٍ من وجوهِ العربية.

3) إنَّ الكسائي زعم أنَّ "إنْ" لا تأتي إلا وبعده إيجاب بالاستثناء (ينظر، النحاس،1421هـ،84/2)، أقول: وهذا قولٌ لا يمكنُ الركونُ إليه في رفضِ هذهِ القراءةِ لما ثبتَ في القرآن الكريم من قولِه تعالى: {إِنْ عِنْدَكُمْ مِنْ سُلْطَانٍ} (سورة يونس، 68)، فقد جاءتْ "إن" نافية من دون أن يلحقها الاستثناء؛ ولذا لا يمكنُ لنا أن نؤصِّلَ قاعدةً خلاف كلام اللهِ – عزَّ اسمُه-.

4) واعترضَ ابنُ جنّي على هذهِ القراءة واصفًا إياها بالضعفِ بقولِه: ((لأنَّ "إنْ" هذه لم تختص بنفي الحاضر اختصاص "ما" به)) (ابن جني1999، 270/2)، وهذا الاعتراضُ بيَّنا بطلانَهُ حينَ أثبتنا دلالةَ "إنْ" على الحال من أقوال العلماءِ سواءً أكانتْ عاملةً أو غير عاملةٍ، وبيَّنا أنَّ "ليس" الذي يعدّونه أصلاً في الإعمال هو الآخر لم يُتَّفقْ على إثبات دلالة الحال له.

5) واعترضَ أبو حيَّان الأندلسيّ على هذهِ القراءة بكونِها مخالفةً لقراءةِ العامَّة مناقضة لها في المعنى فقراءة الجمهور تثبتُ أنَّهم عبادٌ أمثالكم وهذه القراءة تنفي المماثلة وهذا تنافٍ بينَ القراءتينِ لا يتناسبُ مع القرآنِ الكريم بل يستحيلُ (الاندلسي، 4،278/1997)، وأجابَ الدَّماميُّ على هذا ناعتًا قولَ أبي حيانَ وتلامذته بالوهمِ الذي يُدفعُ بأنَّ قراءةَ العامَّة التي تثبت المماثلةَ من حيث كونهم مربوبين متسمين بسمةِ العبوديَّةِ وهذه المماثلة لا تتعارضُ مع قراءةِ النفي؛ لأنَّها تنفي أنْ يكونَ هؤلاءِ الذين تعبدونَهم مماثلينَ لكم في الإنسانيَّةِ بل هم جماد وأنتم عقلاءُ (ينظر، الدماميني، 1983، 254/3، والآلوسي، 1415هـج، 135/5) وفي هذا النفي إهانةٌ أكبرُ للمشركينَ؛ لأنَّهم يعبدونَ مَن هو أقلّ منهم شأنًا وهم الأحجار والأصنام والأوثان والجمادات.

المطلب الرابع:

تطبيقات "إنْ" في منهج اللغة العربية للصف السادس الإعداديّ:

لقدْ حملَ لنا المنهج الجديدُ الذي تمَّ اعتمادُه بدءًا من عام (2022 م) ارتباكًا كبيرًا في عرضِ قاعدةِ "إن" النافية، فقد ذكرَ المنهجُ أنَّها حرف نفي يدخلُ على الجملتين الفعلية والاسمية ((وهي تشبه "ما" في المعنى ولكنَّها غير عاملة غالباً)) (لجنة التأليف في وزارة التربية العراقية،52،2024) وعبارة

"غالبًا" توحي بأنَّها قد تردُ عاملةً، ولكنَّ المنهجَ لم يشرْ لا من قريبٍ ولا من بعيدٍ إلى ذلك! وحينَ يستعرضُ الكتاب دخولها على الجملة الاسمية يقول: ((إذا دخلت على جملةٍ اسميةٍ فهي نافية غير عاملة تفيد نفي الحال، ولم ترد عاملة في القرآن الكريم)) (لجنة التأليف في وزارة التربية العراقية،2024، 52)، وعبارة "لم ترد عاملة في القرآن الكريم" توحي أيضًا بأنَّها قد تأتي عاملةً خارج النصِّ القرآنيّ، ولم يشرْ المنهجُ إلى ذلك!

وأحسبُ أنَّ هذه العبارةُ قد جاءت في هذا المنهج من باب وقوع القدمِ على القدمِ؛ إذ إنَّ المنهج السابق قد ذكرَ أنَّها قد تأتي عاملة واستشهد بقوله: (إن المرء ميتًا).. وقول الأعرابي: (إن أحدٌ خيراً من أحد)، ثمَّ أتبع ذلك بقولهِ: ((ولمْ ترِدْ عاملةً عمل "ليس" في القرآن الكريم)) (لجنة التأليف في وزارة التربية العراقية،40،2021)، فأخذها واضعو المنهجِ الجديدِ وأثبتوها في كتابِهم من دون الانتباه إلى أنَّهم منعوها عن العمل من أصلٍ!

وأرى أنَّ الأحرى باللجنة الموقرَّة أنْ يذكروا حالتي الإعمال والإهمال - كما كان في المنهج السابق- طالما كانَ هناك أمثلة وشواهد شعرية ونثرية في إعمالِها، ولاسيَّما أنَّ بعضًا من هذه الشواهدِ قد وردتْ في الامتحان الوزاريّ لعام 2020 الفرع التطبيقيّ (قال الشاعر:

إنِ المَـرْءُ مَيْتًـا بانقضـاءِ حياتِـه ولكـنْ بـأَنْ يُبغَـى عليـهِ فيَخْـذُلا

عـيِّنْ أداة النفـي وبـين اثرهـا الإعرابـي ثـم أعـرب مـا تحتـه خـط

فهـذا السـؤال الـوزاريّ يـنصُّ علـى إعمالِهـا ومـن مطالبِـه إعـراب الخبـر المنصـوب (ميتًـا)، ولـيسَ مـن المنطقـيّ تجاهـلُ ذلـك فـي المـنهجِ الجديـد بالطريقةِ المرتبكة المذكورة.

وحينَ نأتي إلى تطبيقاتِها في التمريناتِ فإنَّنا نجدُ أنَّ المنهجَ لم يذكرْها إلّا في نقطتين فقط وهما:

النقطة السادسة من التمرين السابع ونصّها:
((قال تعالى: {إِنْ هَذَا إِلَّا أَسَاطِيرُ الْأَوَّلِينَ} (سورة الأنعام، 25) ما الفرق بين (إن) الواردة في الآية الكريمة، والواردة في قولنا: "إنْ تجتهدْ تنجحْ")) (لجنة التأليف في وزارة التربية العراقية،2024، 72)، وهذه النقطة لم تتطرقْ إلى جانب الإعمال والإهمال في "إنْ" وإنَّما طالبَتْ بالتفريق بين "إنْ" النافية والشرطيَّة، وهذا التفريقُ لم يتطرق إليه المنهج لا من قريب ولا من بعيدٍ!
و النقطة الرابعة عشرة من التمرين نفسه ونصّها: ((ما هذه سيارةً، وإنْ هذهِ إلا دراجةٌ ناريةٌ: وردتْ "ما" و"إن" نافيتين في المثال، فرِق بينهما من حيث العمل، ذاكراً السبب)) (لجنة التأليف في وزارة التربية العراقية،2024، 72) وهذه النقطة أيضًا مرتبكةٌ ومربكةٌ للطالبِ، فـ(ما) هنا حجازية عاملة لتحقق شرطيها، ولا وجهَ لمقارنتها بـ(إن) التي حكمتم عليها في شرحكم أنَّها غير عاملةٍ، فسؤال المقارنةِ لابدَّ أن يأتي في الموارد التي يكون بينها التقاء من جهةٍ واختلافٌ من جهةٍ أخرى، لا أنْ يكونَ بينَ أداتينِ لا لقاءَ بينهما في العملِ ولا الإعراب بحسب ما قرّرتموه في المنهج؛ ولذا رأينا هذا الارتباك يلقي بظلالِه على كتاب دليلِ المدرسِ الذي يحتوي على الحلول "النموذجية" للتمرينات حيث ذكر في الجواب ما نصُّه: (("ما" نافية حجازية عاملة عمل "ليس" رفعت الأول ونصبت الثاني، "إنْ" نافية غير عاملة)) (لجنة في وزارة التربية المديرية العامة للمناهج،2021، 106)، وهو جوابٌ غير متناسبٍ مع منطوقِ السؤال الواردِ في الكتابِ المنهجيّ؛ فقد طلب التفريقَ في الأثر الإعرابي مع ذكر السبب، وهذا ما تحاشاه كتابُ الدليل واكتفى بذكر كون الأولى عاملةً والثانية غير عاملةٍ من دون بيان السبب، فإذا كانَ الحالُ هكذا في الكتبِ المقررةِ فكيف يكون الأمر عندَ الطلبة وماذا سيكتبون في الإجابة؟!

النتائجُ والتوصياتُ:

وانتهى البحثُ إلى النتائج والتوصياتِ الآتية:

- (إنْ) أداةُ نفي تدخلُ على الجملتين الاسمية والفعلية، وتفيد نفي الزمن الماضي إذا دخلت على الفعل الماضي، وهي لنفي الحال إذا دخلت على المضارع أو الجملة الاسمية، مالم يكنْ هناك قرينة تخرجها عن ذلك.

- إنَّها من الأدوات المشبهة بـ(ليس) في العمل إذا توفرَ فيها شرطان:

الأول: ألا يتقدم خبرها على اسمها

الثاني: ألا ينتقض نفيها بـ(إلا)

يعضدُ هذا القولَ القياسُ والسماعُ؛ لكونِها لغة أهل العالية، وهي لغة عربية لا يمكنُ اطراحها من أصلٍ.

- وانتهى البحث إلى أنَّها قد تأتي مهملة في حال فقدتْ أحد الشرطين المذكورين أو كليهما والأغلب اقترانها بـ(إلَّا).

- وانتهينا إلى أنَّها لم ترد عاملةً في القرآن الكريم؛ لدخولها إمَّا على الأفعال فتأتي غير عاملة، وإمَّا على الجملة الاسمية مع فقدان الشرطين فتكون مهملةً، ولذا يكون عملها نادراً.

- لم يصرِح سيبويه في الكتاب لا بإعمالِها ولا بإهمالها وإنَّما سكتَ عنها واكتفى بذكر معناها فقط، وكلُّ ما قيل من أنَّ سيبويهِ منعَ إعمالَها في كتابِه، أو قالَ بالإهمالِ فهو محض تأوّلٍ منَ المتأخرين عنه، ولا مكان له من الكتاب.

- ويوصي البحث بضرورة التعديل في عرضِ القاعدةِ المقررةِ في منهج الصف السادس الإعداديّ، فلابدَّ أن يشيرَ المنهجُ إلى مجيئها عاملةً على وفقِ ما ذُكرَ من شرطينِ للعمل، كما لابدَّ من تضمينِ الكتاب الشواهد

الشعرية والنثرية الموروثة عن العرب بدلاً من ذكر الأمثلة الصناعية التي تفتقرُ إلى الدقةِ والموضوعية، أو أنْ يكتفي المنهجُ بالأخذِ بقولِ المانعينَ العملَ فيرفعُ من الكتاب عبارة "غالباً" وعبارة "لم ترد عاملة في القرآن الكريم"؛ لما لهما من إيحاءٍ بالعملِ الذي رفضتْه اللجنةُ الموقرةُ من رأسٍ.

-

قائمة بالمصادر والمراجع:

القرآن الكريم

- ابن السراج النحوي، أبو بكر محمد بن السري بن سهل. (1999). الأصول في النحو (عبد الحسين الفتلي، محقق). مؤسسة الرسالة.

- ابن الوراق، محمد بن عبد الله بن العباس. (1999). علل النحو (محمود جاسم محمد الدرويش، محقق؛ الطبعة الأولى). مكتبة الراشد.

- ابن جني الموصلي، أبو الفتح عثمان. (1999). المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها. وزارة الأوقاف، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية.

- ابن عقيل الهمداني، محمد بن عبد الرحمن العقيلي. (1980). شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك (محمد محيي الدين عبد الحميد، محقق؛ الطبعة العشرون). دار التراث.

- ابن مالك الأندلسي، محمد بن عبد الله جمال الدين. (1990). شرح تسهيل الفوائد (عبد الرحمن السيد ومحمد بدوي المختون، محققان؛ الطبعة الأولى). هجر للطباعة والنشر.

- ابن مالك الأندلسي، محمد بن عبد الله جمال الدين. (1982). شرح الكافية الشافية (عبد المنعم أحمد هريدي، محقق؛ الطبعة الأولى). جامعة أم القرى.

- ابن هشام الأنصاري، جمال الدين عبد الله بن يوسف. (1985). مغني اللبيب عن كتب الأعاريب (مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، محققان؛ الطبعة السادسة). دار الفكر.

- ابن هشام الأنصاري، جمال الدين عبد الله بن يوسف. (د.ت.). شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب (عبد الغني الدقر، محقق). الشركة المتحدة للتوزيع.

- ابن يعيش الموصلي، يعيش بن علي بن يعيش. (2001). شرح المفصل للزمخشري (إميل بديع يعقوب، مقدم؛ الطبعة الأولى). دار الكتب العلمية.

- الأشموني، علي بن محمد بن عيسى أبو الحسن نور الدين. (1998). شرح الأشموني على ألفية ابن مالك (الطبعة الأولى). دار الكتب العلمية.

- الأعشى الكبير، ميمون بن قيس بن جندل. (2010). ديوان الأعشى الكبير (محمود إبراهيم محمد الرضواني، محقق؛ الطبعة الأولى). وزارة الثقافة والفنون والتراث.

- الآلوسي، شهاب الدين محمود بن عبد الله الحسيني. (1415هج). روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني (علي عبد الباري عطية، محقق؛ الطبعة الأولى). دار الكتب العلمية.

- الأندلسي، أبو حيان محمد بن يوسف بن علي. (1997). التذييل والتكميل في شرح كتاب تسهيل الفوائد (حسن هنداوي، محقق؛ الطبعة الأولى). دار القلم؛ دار كنوز إشبيليا.

- الأندلسي، أبو حيان محمد بن يوسف بن علي. (1998). ارتشاف الضرب من لسان العرب (رجب عثمان محمد، محقق؛ رمضان عبد التواب، مراجع؛ الطبعة الأولى). مكتبة الخانجي.

- الأندلسي، أبو حيان محمد بن يوسف بن علي. (1999). البحر المحيط في التفسير (صدقي محمد جميل، محقق). دار الفكر.

- الأنصاري، حسان بن ثابت. (1974). ديوان حسان بن ثابت الأنصاري (وليد عرفات، محقق). دار صادر.

- البغدادي، عبد القادر بن عمر. (1997). خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب (عبد السلام محمد هارون، محقق؛ الطبعة الرابعة). مكتبة الخانجي.

- حسن، عباس. (د.ت.). النحو الوافي (الطبعة الخامسة عشرة). دار المعارف.

- الدماميني، محمد بدر الدين بن أبي بكر بن عمر. (1983). تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد (محمد عبد الرحمن بن محمد المفدى، محقق؛ الطبعة الأولى).

- الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد جار الله. (1993). المفصل في صنعة الإعراب (علي بو ملحم، محقق؛ الطبعة الأولى). دار الهلال.

- السامرائي، فاضل صالح. (2007). معاني النحو (الطبعة الحادية والعشرون). دار إحياء التراث العربي.

- السمين الحلبي، أبو العباس شهاب الدين أحمد بن يوسف بن عبد الدائم. (1986). الدر المصون في علوم الكتاب المكنون (أحمد محمد الخراط، محقق). دار القلم.

- السيرافي، أبو سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان. (2008). شرح كتاب سيبويه (أحمد حسن مهدلي وعلي سيد علي، محققان؛ الطبعة الأولى). دار الكتب العلمية.

- سيبويه عمرو بن عثمان بن قنبر، (2006)، الكتاب، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي في مصر، الطبعة الثالثة.

- السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر. (1999). همع الهوامع في شرح جمع الجوامع (عبد الحميد هنداوي، محقق). المكتبة الوقفية.

- الصبان الشافعي، أبو العرفان محمد بن علي. (1997). حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك (الطبعة الأولى). دار الكتب العلمية.

- القريدي، عبد العالم. (2012). ألفيات النحو الثلاث (ابن معطي المغربي، وابن مالك الأندلسي، والسيوطي): دراسة متينة مقارنة (الطبعة الأولى). دار الكتب العلمية.

- لجنة التأليف في وزارة التربية العراقية. (2021). قواعد اللغة العربية للصف السادس العلمي (نهاد حسوبي صالح وآخرون، مؤلفون؛ الطبعة الثانية عشرة).

- لجنة التأليف في وزارة التربية العراقية. (2024). اللغة العربية للصف السادس الإعدادي (عادل ناجح البصيصي وآخرون، مؤلفون؛ الطبعة الثالثة).

- لجنة في وزارة التربية المديرية العامة للمناهج. (2021). دليل اللغة العربية للصف السادس الإعدادي. المديرية العامة للمناهج.

- المبرد، محمد بن يزيد أبي العباس. (1999). المقتضب (حسن حمد، محقق؛ إميل بديع يعقوب، مراجع؛ الطبعة الأولى). دار الكتب العلمية.

- المرادي، أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم. (1992). الجنى الداني في حروف المعاني (فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل، محققان؛ الطبعة الأولى). دار الكتب العلمية.

- المرادي، أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم. (2008). توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك (عبد الرحمن علي سليمان، محقق؛ الطبعة الأولى). دار الفكر العربي.

- النحاس، أبو جعفر. (1421هج). إعراب القرآن (عبد المنعم خليل إبراهيم، محقق؛ الطبعة الأولى). دار الكتب العلمية.